وزارة التربية تناقش الإجراءات التنفيذية لامتحانات شهادة التعليم الأساسي

محمود الصالح

أكد بيان صادر عن وزارة التربية إجراء امتحانات شهادة التعليم الأساسي بشكل محلي، حيث تتولى مديريات التربية في المحافظات مهام توزيع المراكز الامتحانية «على أن تجرى الامتحانات في مراكز المدن والمناطق والنواحي»، كما تبنى بنوك الأسئلة محلياً وبإشراف وزاري ويمكن أن تتدخل الوزارة بتطبيق مادة أو أكثر بشكل مركزي، على أن تتم دراسة توقيت البرنامج الامتحاني بما يتوافق مع توقيت امتحانات الصفوف الانتقالية والحفاظ على توزع مواده خلال المدة الزمنية المعتادة.

وبين البيان الذي أصدرته الوزارة بعد اجتماع وزير التربية في حكومة تسيير الأعمال محمد عامر المارديني بالكوادر التربوية في الوزارة أنه عطفاً على قرار رئاسة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم الخميس ٥ أيلول الحالي المتعلق بالموافقة على مقترح وزارة التربية إجراء امتحانات شهادة التعليم الأساسي بشكل

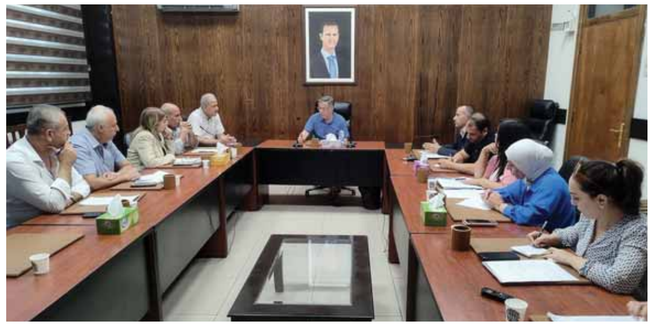

محلي على مستوى كل محافظة اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٢٤– ٢٠٢٥، وبالتالي تم عقد الاجتماع المذكور لمناقشة الإجراءات التنفيذية لامتحانات التعليم الأساسي. وأشار البيان إلى العمل لتطبيق واحتساب المعدل التراكمي بدءاً من الصف السابع للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٤–٢٠٢٥ «مع احتساب دوام التلميذ وسلوكه والمجموع العام لجميع المواد».

كما بين البيان أنه ستعمل الوزارة على تعميم برنامج إلكتروني يساعد في الحصول على جلاءات إلكترونية لجميع طلاب الصف السابع في المحافظات لاحتساب درجاتها والاحتفاظ بها من الوزارة، على أن تقيّم التجربة لتعميمها لاحقاً في الصف الثامن للعام الدراسي ٢٠٢٥–٢٠٢٦ والفصل الأول من الصف التاسع في الأعوام القادمة، حيث تساهم تلك الخطوة في التزام التلاميذ بالدوام في مدارسهم وبناء قدراتهم المعرفية والمهارية بشكل تراكمي، وتفعيل دور المدرس ومكانته في العملية التعليمية.

وتضمن البيان دراسة إمكانية تطبيق المعدل التراكمي في الصف العاشر أيضاً، إضافة إلى تكثيف الجولات على المدارس من الموجهين التربويين والاختصاصيين ومشرفي التعليم الإلزامي لمتابعة الواقع التعليمي والتربوي، والتواصل مع لجان التعليم الإلزامي في المحافظات لحضور ممثل الوزارة لاجتماعاتهم بشكل دوري بهدف متابعة واقع التعليم والتزام الطلاب الالتحاق بالمدارس.

تحذير من أزمة نقل تلوح بالأفق في اللاذقية والسبب المازوت

اللاذقية– عبير محمود

أثار تخفيض مخصصات محافظة اللاذقية من مادة المازوت تساؤلات خلال اجتماع مجلس المحافظة، حول سبب التخفيض وإعادة أزمة النقل على عدة خطوط مع بداية العام الدراسي.

كما ركزت المداخلات على أهمية تأمين المازوت لغرض العملية الزراعية والإنتاجية، بما يساهم في استمرار عمل الفلاحين ونقل منتجاتهم بعد أن باتت تكلف الكثير في ظل الغلاء الحاصل بأجور النقل للخضار وغيرها.

وتشهد المحافظة تخفيضاً تدريجياً من مادة المازوت خلال الأشهر الأخيرة الماضية، فبعد أن كانت المخصصات اليومية الاعتيادية نحو ٢١ طلباً تم تخفيضها بين الحين والآخر لتصبح ١٨ طلب ثم ١٣ و١١ وحالياً ٧ طلبات.

وأكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، أنه تم تخفيض مخصصات محافظة اللاذقية من مادة المازوت إلى ٧ طلبات، بعد تخفيض تدريجي خلال الفترة الماضي للمخصصات العامة للمحافظة.

وفي نهاية جلسة المجلس بدورته العادية الخامسة، أشار حبيب إلى أن عدد الطلبات الواردة إلى المحافظة من المازوت حالياً ٧ طلبات باليوم، مشيراً إلى ضرورة إعادة مخصصات المحافظة بما فيها وسائل النقل لمنع حدوث مشاكل في هذا الأمر وخاصة مع بداية العام الدراسي الجديد، ما يتطلب استمرارية عمل وسائط النقل على جميع الخطوط بالمخصصات الكاملة لتأمين نقل الطلاب إلى مدارسهم والمواطنين والموظفين إلى أماكن عملهم وسكنهم.

وفيما يخص شكاوى بعض المواطنين التي نقلها عدد من أعضاء المجلس حول تلاعب في مبيع البنزين بمحطات وقود ضمن المحافظة، ذكر حبيب أنه تم تكليف عضو المكتب التنفيذي المختص ولجنة الشؤون الاقتصادية لمراقبة عمل محطات الوقود والتحقق من حقيقة الشكاوى وتقديم تقرير متابعة خلال ١٥ يوماً.

وقال حبيب: إنه سيتم تشكيل لجنة بمشاركة عضو المكتب التنفيذي واللجنة الاقتصادية للتحقق من شكاوى حول عملية بيع أسطوانات الغاز بما يخص الوزن والجودة في معمل إنتاج الغاز وطريقة وصولها إلى المواطنين، مبيناً أن هناك شكاوى حول نقص بوزن الأسطوانات وعدم ختمها بالختم البلاستيكي وغطاء حماية، وتم ذكر أنه هناك أسطوانات يتم تسليمها وفيها عطب بالصمام أو القاعدة ومتهالكة، ما يستلزم على قسم الغاز عدم تسليمها إلى المواطنين قبل صيانتها أو استبدالها.

وتناولت الطروحات في الجلسة الختامية، أهمية ضبط الأسعار في الأسواق سواء المواد الغذائية أو الأساسية وغيرها، وأهمية متابعة تأمين كل المستلزمات الزراعية، إضافة لتأكيد عدة طروحات منها ضرورة فتح القروض الخاصة بذوي الدخل المحدود بشروط ميسرة وإعادة فتح قروض الطاقة البديلة في المصارف العامة.

٩٠ بالمئة من إنتاج السويداء من الفواكه يصدّر إلى الخارج

رئيس غرفة زراعة السويداء: طرحنا مشكلة منطقة «اللوا» على وزير الزراعة وقدّمنا مذكرة لرئيس الحكومة

السويداء– عبير صيموعة

استطاع عدد من المزارعين والمستثمرين ممن قاموا بالاستثمار ضمن أراضي منطقة اللوا تحويل الأراضي القاحلة هناك إلى بساتين خضراء حققت حالة من الاستقرار المعيشي والانتعاش الاقتصادي لأهالي المنطقة بالعموم وأهالي القرى التي تم الاستثمار ضمنها على وجه الخصوص في قرى أم الزيتون، ورغم الجهود المبذولة هناك والآمال التي جرى استثمارها إلا أن الإجراءات الروتينية والقرارات الخشبية لوزارة الزراعة حالت دون منح هؤلاء التنظيم الزراعي الذي من شأنه تقديم الدعم الزراعي لمشروعاتهم بمستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات وأدوية.

وأوضح المزارعون لـ«الوطن» أن البدايات كانت بإقامتهم أول المشروعات الزراعية على ساحة المحافظة التي حققت إنتاج آلاف الأطنان من القمح والبطاطا عن طريق زراعة القمح المروي، وإقامة البيوت البلاستيكية لإنتاج بذار البطاطا بعد التعاقد على كلا المحصولين مع المؤسسة العامة لإكثار البذار، مشيرين إلى أن المردودية الإنتاجية الجيدة كانت حافزاً ومشجعاً لهم على زيادة المساحات المستثمرة، وإضافة عدد من الزراعات التي جذبت رؤوس الأموال من المغتربين والمستثمرين من أبناء المحافظة الذين قاموا بحفر الآبار المرخصة أصولاً من الموارد المائية وزراعة الخضار المتنوعة من «بندورة– بطاطا– ثوم– القرنبيط– الملفوف– بازيلا»، وأدت إلى إنعاش القرى على خط منطقة اللوا من جراء تأمينها فرص عمل لأكثر من ٥٠٠ أسرة بمعدل يتراوح بين ١٥٠٠ وألفي عامل ما يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي والمعيشي هناك.

ولفت المزارعون ممن قاموا بالاستثمار هناك إلى أنهم حاولوا مراراً وتكراراً مع وزارة الزراعة اتباع المرونة في القرارات والعمل على منحهم تنظيماً زراعياً لتلك المساحات المستثمرة ليكون بمنزلة الدعم لتأمين مستلزمات العملية الزراعية من بذار وأسمدة ومحروقات نظراً لشرائها كاملة من السوق السوداء، مشيراً إلى أنه رغم تقديمهم كامل الإنتاج من القمح المروي لمؤسسة الحبوب وحصولهم على المراتب الأولى بإنتاج بذار البطاطا ضمن مشروعات إكثار البذار إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، مؤكدين مطالبتهم وزير الزراعة خلال زيارته الأخيرة إلى السويداء بضرورة منحهم الترخيص الزراعي أسوة ببعض المزارعين في الريف الغربي للمحافظة ممن استثمروا أراضيهم بإنتاج الأشجار المثمرة والذين حصلوا على استثناء من رئاسة مجلس الوزراء خلال سنوات سابقة وكان رد الوزير «روحوا للجهة التي منحتهم الاستثناء»؟

بدوره رئيس غرفة زراعة السويداء بهيج الطويل أوضح لـ«الوطن» أن المشروعات الزراعية في منطقة اللوا تقع ضمن منطقة الاستثمار الثالثة التي تتضمن أراضي لا تحقق الجدوى المطلوبة منها بزراعة المحاصيل الحقلية من القمح والشعير، حيث قام عدد من المزارعين والمستثمرين بتحويلها من أراض جرداء إلى غوطة خضراء ياقامة مشروعات زراعية دعمت الاقتصاد الوطني وأنعشت المنطقة ومن المفترض من وزارة الزراعة تقديم الدعم المطلوب لتلك المشروعات التي أغنت أسواق الهال في المحافظات بالخضار والفواكه وحققت نسبة صادرات عالية من تلك المنتجات التي حققت دعما لخزينة الدولة بالقطع الأجنبي.

ولفت إلى أنه في اجتماع الهيئة العامة للغرف الزراعية تم طرح الإشكالية أمام وزير الزراعة الذي لم يبد أي تعاون الأمر الذي دفع الغرفة إلى تقديم طلب عن طريق اتحاد الغرف الزراعية إلى رئاسة مجلس الوزراء بضرورة منح تلك المشروعات التنظيم الزراعي المطلوب والذي من شأنه دعم تلك المشروعات بمستلزمات الإنتاج، متمنياً تجاوب الحكومة مع تلك المطالب.

٨٤,٣٤٦ مليار ليرة لصيانة الطرق المركزية

مدير المواصلات الطرقية: تطوير الشبكة الطرقية لتخفيض الحوادث المرورية

طلبنا من المحافظات إزالة الأكشاك الموجودة على الطرق الدولية ووضعها في ساحات قريبة

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية جريس البشارة أن الاعتمادات المخصصة للطرقات للعام الحالي نحو ٨٤,٣٤٦ مليار ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين البشارة أنه تم تنفيذ ٣٩,٥٠ كم مقطع كامل «خطين أصفر زائد خط أبيض» دهان حراري «ثيرموبلاستيك» على أوتستراد طرطوس– اللاذقية، الأوتستراد الدولي ضمن حدود حماة، أوتستراد دمشق– حمص، وتصنيع ١٢٠ لوحة دلالة وتصنيع ٤٠٠ لوحة جسور وتصنيع ألفي لوحة تحذيرية، وتركيب ٢٩٠١ إشارة طرقية تحذيرية وتوجيهية بمحافظة دمشق ودرعا والقنيطرة وطرطوس واللاذقية، تركيب ١٥٠٠ مسمار عاكس على المفارق الخطرة والمطبات أمام المدارس في محافظة حمص– حماة– طرطوس– اللاذقية.

وأضاف المدير العام: إن المؤسسة تقوم ومن خلال متابعة الشبكة الطرقية المركزية في المحافظات، بتطوير الطرق باستمرار ورفع درجتها وتطبيق معايير الجودة في التصميم والإنشاء والصيانة، لتخفيض عدد الحوادث المرورية من خلال إقامة المنشآت الصناعية كالعبارات والجسور والأنفاق والعقد الطرقية وجسور المشاة وتأمين مستلزمات السلامة المرورية من دهان طرقي وإشارات تحذيرية وإرشادية ودلالة وزرع المسامير الفسفورية والأكف العاكسة ومحددات الجوانب، وتدير المؤسسة شبكة الطرق المركزية البالغ طولها ٩٠٥٢كم منها ١٦١٨ كم أوتوستردات.

وبين أنه تجري أعمال الصيانة على شبكة الطرق المركزية الصيانة والسلامة المرورية عبر عقود الصيانة المختلفة ويتم إيلاء السلامة الطرقية والأمان لمستخدمي الطريق كل الاهتمام وذلك للتقليل ما أمكن من الحوادث التي قد تنجم نتيجة العيوب والتشوهات على محاور الشبكة المركزية خلال فترة الاستثمار، موضحاً أنه تم التأكيد والتدقيق على السلامة المرورية من حيث رفع مستوى ونوعية العقود المبرمة مع مختلف الجهات وفقاً لحاجة الطرق الفعلية لأعمال الصيانة المتنوعة، حيث تم تخصيص٤٠,٢٤٧ مليار ليرة في العام الماضي.

وأشار إلى أن أهم أعمال الصيانة خلال العام الماضي هي صيانة ١٥٤ كم من الشبكة الطرقية المركزية موزعة على مختلف المحافظات.

وفيما يتعلق بالتحكم المروري في مواقع العمل أكد أنه تم إنجاز دليل خاص لهذا الغرض يحتوي على التعليمات والإجراءات الواجب اتخاذها من الأشخاص المسؤولين عن تصميم وتجهيز وتشغيل التحكم المروري في مناطق العمل والتحويلات على الطرق المفردة والسريعة، مشيراً إلى أنه تم توزيع هذا الدليل على جميع المهندسين في الإدارة المركزية والفروع في المحافظات.

وفي مراكز مراقبة الحمولات الثابتة والمتحركة أشار إلى أنه يتم استخدام ٥ قبابين ثابتة من أصل ٢٠ قباناً تم تدميرها من الإرهاب، و١٠ قبابين متحركة موزعة على فروع المؤسسة في المحافظات، وذلك لضبط حمولة السيارات الشاحنة المخالفة التي تؤثر في السلامة الإنشائية للطرق وفي سلامة مستخدمي الطريق.

وأضاف: كما تم رفع مقترح بزيادة الغرامات على السيارات المخالفة بحيث تكون رادعة للتعديات على شبكة الطرق المركزية.

وقامت المؤسسة بتشكيل لجان في فروع المؤسسة في المحافظات لحصر التعديات والمخالفات على الطرق المركزية وتطبيق القانون ٢٦ لعام ٢٠٠٦ وقانون تصنيف وحماية الطرق.

ولفت البشارة إلى أنه تم الطلب من السادة المحافظين تخصيص أماكن قريبة من الأوتوسترادات لتضم الأكشاك المخالفة وتنظيم ساحات خاصة بها على أن تقوم المؤسسة بتأمين الربط الطرقي الآمن مع الأوتوسترادات وذلك تجنباً لوقوع الحوادث.